ولاية عفر، إثيوبيا، فبراير /شباط ٢٠٢٢.

سيدات يحتمين تحت الصناديق من أشعة الشمس الحارقة في أثناء انتظار التسجيل في مجمع أجدا الفندقي، حيث فر ملايين الإريتريين والإثيوبيين النازحين هربًا من العنف في مخيم باراهلي للاجئين. ووفقًا لرواية الناجين، أدى الهجوم الذي وقع بالقرب من المخيم إلى "مقتل ما لا يقل عن خمسة لاجئين واختطاف العديد من السيدات".

حقوق الصورة: إدواردو سوتيراس/ *AFP* عبر موقع *Getty Images*.

٠٣

نتائج عالمية

نتائج عالمية

تشير أحدث التقديرات العالمية للرق المعاصر إلى أن ٥٠ مليون شخص تقريبًا عانوا من الرّق المعاصر طوال ٢٠٢١. وقد تعرض من بين هذا العدد ما يقرب من ٢٨ مليون شخص للعمل الإجباري، وحوالي ٢٢ مليون شخص للزواج القسري.

ولا تزال الفئات الأكثر ضعفًا من النساء والأطفال والمهاجرين تشكل النسبة الأكبر من المتضررين. ويمثل الأطفال والنساء أكثر من ١٢ مليون من إجمالي الأشخاص الذين يعانون من الرّق المعاصر، وتشكل الفتيات أكثر من نصفهم (٥٤٪). بالإضافة إلى ذلك، فقد كان العمال المهاجرين أكثر عرضة للعمل الإجباري بثلاث مرات مقارنة بالعمالة غير المهاجرة.

كل البلدان دون استثناء عرضة لمشكلة الرّق المعاصر مهما بلغت ثرواتها؛ فأكثر من نصف إجمالي حالات العمالة الإجبارية (٥٢٪) والربع من إجمالي حالات الزواج القسري موجودة في البلدان ذات الدخول فوق المتوسطة أو البلدان ذات الدخول المرتفعة.

وكشفت أحدث التقديرات العالمية عن تفاقم الرّق المعاصر منذ آخر تقييم أجري له في ٢٠١٦. فقد زاد منذ ذلك الوقت عدد الأفراد، بمن فيهم الرجال والنساء والأطفال، الذين أكرهوا على العمل أو الزواج على غير إرادتهم، بمقدار ١٠ ملايين شخص. وقد حدث هذا الوضع المتفاقم على خلفية الصراع المتزايد، والتدهور البيئي وتراجع الديمقراطية عالميًا لأكثر من عقد، وتراجع حقوق المرأة عالميًا، والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-١٩ وتدابير التصدي لها. وقد أدت هذه الأزمات المتفاقمة إلى حدوث اضطرابات كبيرة في معدلات العمالة والتعليم وزيادة في حالات الفقر المدقع والهجرة القسرية غير الآمنة، مما زاد من مخاطر الرّق المعاصر بجميع أنواعه، ولا سيما على تلك الفئات الهشّة القابلة فعليًا للتأثر.

نظرة عامة وعرض للتوجهات

يقدم مؤشر الرّق العالمي دراسة تحليلية للكشف عن مدى انتشار الرّق المعاصر في ١٦٠ دولة، متخذًا في سبيل ذلك التقديرات العالمية أساسًا له. ويستعرض هذا القسم من التقرير نتائج التحليل الذي أجريناه على المستوى القطري لنطاق الرّق المعاصر والعوامل المحركة له، إلى جانب التدابير التي اتخذتها الحكومات للتصدي له.

من التقديرات العالمية إلى التقديرات الوطنية

أعلى ١٠ بلدان في معدل انتشار الرّق المعاصر هي:

١. كوريا الشمالية
٢. إريتريا
٣. موريتانيا
٤. المملكة العربية السعودية
٥. تركيا
٦. طاجيكستان
٧. دولة الإمارات العربية المتحدة
٨. روسيا
٩. أفغانستان
١٠. الكويت

وتضم قائمة البلدان ذات معدلات الانتشار الأعلى للرّق المعاصر أربعة مناطق من مناطق العالم الخمس -أفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى- مما يدل على مدى انتشار الرّق المعاصر على الصعيد العالمي.

وتشترك البلدان العشرة صاحبة أعلى معدلات انتشار في بعض الخصائص السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثل محدودية الضمانات المتوفرة للحريات المدنية وحقوق الإنسان، هذا إلى جانب وقوع العديد منها في مناطق مضطربة عانت إمّا من انعدام الاستقرار السياسي أو الصراعات أو الاستبداد أو جميع ما سبق. ويضم الكثير منها أعدادًا كبيرة من الفئات الهشّة سريعة التأثر بالرّق المعاصر مثل اللاجئين أو العمالة المهاجرة التي تشكل الغالبية العظمى من القوى العاملة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت؛ مما يضعهم فعليًا تحت سيطرة رب العمل بسبب نظام الكفالة الذي لا يضمن سوى القليل من حقوق العمل- إن وجدت.

وعلى الرغم من إدراكنا المتزايد للعلاقة بين الصراع والرّق المعاصر، فإن الصراع الممتد يعد أحد العوامل المعروفة المضاعفة للمخاطر. ويعود ذلك إلى تراجع سيادة القانون، وفقدان شبكات الدعم الاجتماعي، والاضطراب الهائل الذي ينشأ أثناء النزاعات، وكلها عوامل تزيد من خطر العمل والزواج القسريين. تورطت كوريا الشمالية وإريتريا وأفغانستان في صراعات ممتدة. كما وتورطت تركيا، التي تستضيف ملايين اللاجئين من سوريا، برفقة روسيا في الصراع السوري. وغزت روسيا أيضًا أوكرانيا في ٢٠٢٢ بعد ضم شبه جزيرة القرم في ٢٠١٤. ونظرًا لعدم كفاية البيانات في الدول المتأثرة بالصراعات، فإن التقديرات المتعلقة بهذه البلدان والمناطق المحيطة بها لن تعكس بدقة الحجم الحقيقي للرّق المعاصر.

وتعد كوريا الشمالية وإريتريا وموريتانيا وأفغانستان من بين الدول العشر التي سجلت أعلى معدل انتشار للرّق المعاصر في مؤشر الرّق العالمي لعام ٢٠١٨، ولا تزال مدرجة في قائمة البلدان ذات معدل الانتشار الأعلى في ٢٠٢٣. فتُظهِر كل من كوريا الشمالية وإريتريا نسبًا مرتفعة من العمل الإجباري الذي تفرضه الدولة. وفي حين تقر الاتفاقيات الدولية بأنه للدولة سلطة إجبار مواطنيها على العمل، إلا أن هذا يقتصر على ظروف معينة مثل الخدمة العسكرية الإلزامية أو العمل أو الخدمة الإلزاميين للمواطنين في حالات الطوارئ مثل المجاعات أو الكوارث الطبيعية. وتتجاوز الدولة هذه الحدود عندما تلزِم مواطنيها بالعمل عقابًا لهم على تعبيرهم عن آرائهم السياسية أو على عملهم وفقًا لآرائهم تلك أو أن تلزمهم بالعمل بهدف التنمية الاقتصادية، أو بوصفه أسلوبًا للتمييز العنصري أو الإثني أو الاجتماعي أو الديني.

وفي كوريا الشمالية، يعاني شخص من بين كل ١٠ أشخاص من الرّق المعاصر؛ إذ تجبر الدولة الغالبية العظمى على العمل. ويعد هذا الرقم تقديرًا متحفظًا في دولة وجد مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أنها ترتكب انتهاكات واسعة ومنهجية ضد مواطنيها مثل التعذيب والسجن من دون سبب مشروع والعمل الإجباري. وتوجد تقارير أيضًا حول إغراء نساء كوريات شماليات للخروج من البلاد أو إجبارهن على ذلك لبيعهن بوصفهن عرائس في الصين. وغالبًا ما تواجه النساء اللواتي يهربن من مثل هذه الظروف ويعدن إلى كوريا الشمالية عقوبات من السلطات، بدلاً من تلقي الدعم بوصفهن ضحايا للاتجار بالعرائس.

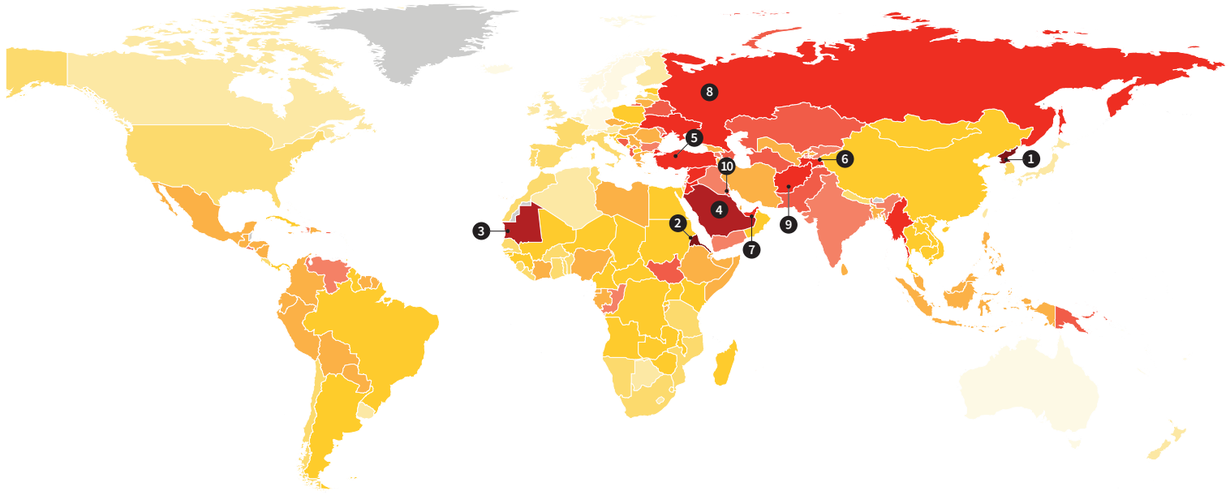

الشكل ٥
المعدل التقديري لانتشار الرّق المعاصر بحسب الدولة
(مع ملاحظة معدل الانتشار التقديري لكل ١٠٠٠ نسمة في البلدان العشرة صاحبة أعلى معدلات انتشار)

مرتفع — منخفض

المرتبة	الدولة	الانتشار
١	كوريا الشمالية	١٠٤,٦
٢	إريتريا	٩٠,٣
٣	موريتانيا	٣٢,٠
٤	المملكة العربية السعودية	٢١,٣
٥	تركيا	١٥,٦
٦	طاجيكستان	١٤,٠
٧	الإمارات العربية المتحدة	١٣,٤
٨	روسيا	١٣,٠
٩	أفغانستان	١٣,٠
١٠	الكويت	١٣,٠

التقديرات العالمية للرّق المعاصر

منذ ٢٠١٦، تعاونت منظمة العمل الدولية ومنظمة ووك فري والمنظمة الدولية للهجرة لإنشاء مشروع التقديرات العالمية للرّق المعاصر. فعملت المنظمات الثلاث معًا لوضع تعاريف ومنهجيات موحدة تهدف إلى وضع تقدير خط أساس واحد يكون نقطة مرجعية لتقييم التقدم المحرز نحو إنهاء الرّق المعاصر والقضاء عليه.

أُصدرَت التقديرات العالمية الجديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، وكل إصدار من إصداراتها مبني على أدق البيانات والمعلومات المتاحة حول حجم الرّق المعاصر وتوزُّعه. وتُستَمَد هذه التقديرات من العديد من مصادر البيانات، إذ لا يوجد مصدر واحد يمكنه أن يقدم قياسًا مناسبًا لمختلف أشكال الرّق المعاصر. وعلى غرار المنهجية المستخدمة في ٢٠١٦، فقد جاءت المصادر الرئيسة متمثلة في بيانات مستمدة من استبيانات منزلية تمثل الدولة بأكلمها. (٦٨ استبيان عن العمل الإجباري و٧٥ استبيان عن الزواج القسري) وبيانات تم إخفاء مصدرها من جمعية مكافحة الإتجار في البيانات التعاونية (CTDC)، والتي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة وشركاؤها أثناء تقديم الخدمات للأفراد المتاجَر بهم.

تعد المنهجية المستخدمة في التقديرات العالمية الجديدة للرّق المعاصر نتاجًا لعملية صقل مستمرة أتاحها زيادة فهم العمل والزواج القسريين وأفضل السبل لقياسهما. وبفضل تعزيز دقة القياس والتغطية الجغرافية الأكثر توازنًا للبيانات، فإن التقديرات العالمية الجديدة تعد الأكثر اكتمالًا وشمولًا حتى الآن. ومع ذلك، فمن المهم ملاحظة أنه برغم التحسينات، لا تزال التقديرات متحفظة بسبب الثغرات الكبيرة التي لا تزال قائمة. فبعض مظاهر الرّق المعاصر، بما في ذلك تجارة الأعضاء، واستخدام الأطفال وتجنيدهم في الأعمال العسكرية، وجميع حالات زواج القصّر، لا ترد بالكامل في التقديرات. وبالإضافة إلى ذلك، فلا تزال هناك مناطق في العالم، ولا سيما البلدان التي تشهد صراعات عميقة ومستمرة، يعد استخدام أساليب القياس الحالية فيها أمرًا صعبًا ومحفوفًا بالمخاطر.

وتحتل إريتريا المرتبة الثانية عالميًا في معدلات انتشار الرّق المعاصر (٩٪ من سكانها)، أي ما يقدر بنحو ٣٢٠,٠٠٠ ألف نسمة؛ إذ تنفذ الحكومة الإريترية برنامجًا للتجنيد الوطني الإلزامي، والذي يفرض الخدمة العسكرية على المواطنين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و٤٠ عامًا، غير أنهم عادة ما يُجبَرون على أداء أعمال لا تمت للطابع العسكري بصلة، ناهيك بأن مدة التجنيد الوطني غير محددة، فثمة تقارير حول إريتريين أمضوا عقودًا في الخدمة. وقد أدى ذلك إلى فرار ١٥٪ تقريبًا من السكان، ولا سيما ممن هم دون سن الأربعين، من البلاد للتهرب من التجنيد الإلزامي، مما يعرض الكثير منهم لمزيد من خطر الاستغلال.

وتحتل إريتريا المرتبة الثانية بعد كوريا الشمالية فيما يتعلق بضعف إجراءات التصدي الحكومي للرّق المعاصر. فنظام العمل الإجباري الذي تفرضه الدولة يقوض تقويضا جذريًا أي محاولات أخرى للتصدي للرّق المعاصر مثل إقرار الاتفاقيات ذات الصلة أو وضع التشريعات الوطنية. ووجد أن ثمة صلة أيضًا بين الشركات الكبرى والعمل الإجباري الذي تفرضه الدولة في إريتريا. فقد وُجِّهت ادعاءات في ٢٠١٤ لشركة نفسون ريسورسز، وهي شركة تعدين تتخذ من كندا مقرًا لها، بأنها تواطأت في استخدام العمل الإجباري من خلال مقاول الشركة من الباطن في منجم بيشا في إريتريا. ويُنظر إلى هذه القضية، التي انتهت بتسوية مع المدعين مقابل مبلغ لم يكشف عن قيمته في أكتوبر ٢٠٢٠، بوصفها خطوة إيجابية نحو محاسبة الشركات على العمل الإجباري في سلاسلها التوريدية.

ولا تزال موريتانيا، بوصفها آخر بلد ألغى الرق في ١٩٨١، تمتلك أعلى معدلات له في العالم (٣٢ شخص بين كل ألف نسمة). ولا تزال جماعات الحراطين والموريتانيين من أصل أفريقي تعاني من الرق الموروَّث، ولا يزال العديد من الناجين وذرياتهم يعتمدون على "السادة" السابقين بسبب محدودية المهارات وانعدام الفرص الاقتصادية البديلة. وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة لبعض التدابير للتصدي لهذه القضية مثل تجريم الرق وإنشاء محاكم مكافحة الرق، إلا أن تطبيق القوانين لا يزال ضعيفًا. هذا وما زالت المواقف المجتمعية والمعايير الثقافية تساهم في الإبقاء على الرق. وتواجه الأقليات في موريتانيا تمييزاً في مختلف المجالات مثل التعليم والعمالة والاستفادة من الخدمات العامة، وهناك العديد من التقارير التي تتحدث حول الاحتجاز التعسفي والتعذيب وأشكال أخرى من الممارسات القمعية تجاه المعارضين السياسيين والصحفيين والنشطاء في مجال حقوق الإنسان.

وتشمل البلدان العشرة التي تمتلك أكبر عدد تقديري من الأفراد الذين يعانون من الرّق المعاصر بعضًا من أكثر دول العالم كثافة سكانية. فهذه البلدان مجتمعة -الهند (١١ مليون) والصين (٥,٨ مليون) وكوريا الشمالية (٢,٧ مليون) وباكستان (٢,٣ مليون) وروسيا (١,٩ مليون) وإندونيسيا (١,٨ مليون) ونيجيريا (١,٦ مليون) وتركيا (١,٣ مليون) وبنغلاديش (١,٢ مليون) والولايات المتحدة (١,١ مليون)- تحوي ما يقرب من ٢ من كل ٣ ممن يخضعون للرّق المعاصر في العالم، وأنها تضم أكثر من نصف سكان العالم. وتجدر الإشارة إلى أنه من بين هذه الدول، توجد ست دول أعضاء في مجموعة العشرين، وهي الهند والصين وروسيا وإندونيسيا وتركيا والولايات المتحدة.

وباستثناء اليابان، فإن الدول التي تمتلك أقل معدلات من الرّق المعاصر تقع في شمال أوروبا أو غربها، والتي تشمل سويسرا والنرويج وألمانيا وهولندا والسويد والدنمارك وبلجيكا وأيرلندا وفنلندا. بيد أنه، حتى في هذه الدول ذات المستويات العالية من التنمية الاقتصادية والمساواة الجندرية والرعاية الاجتماعية والاستقرار السياسي ونظم العدالة الجنائية القوية، لا يزال آلاف الأشخاص يُجبَرون على العمل أو الزواج.

ووفقًا لأحد التقييمات الإقليمية، فإنه في حين أن أوروبا هي الأقل قابلية للتأثُّر بالرّق المعاصر بجميع أبعاده، إلّا أن المحرِّك الأكبر للرّق المعاصر فيها يشتمل على التمييز على أساس العرق والأثنية والتوجه الجنسي ووضع الهجرة. ويواجه المهاجرون وطالبو اللجوء واللاجئون والأقليات الإثنية والثقافية التمييز، بما في ذلك محدودية فرص الاستفادة من الخدمات والحماية. وفي الخمسة عقود الماضية، حدثت زيادة كبيرة في عدد المهاجرين عن أي وقت مضى. ومع تزايد عدد الفارين من الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان، فرضت أوروبا قيودًا متزايدة على حدودها، إما من خلال الحواجز المادية أو زيادة تعقيد سياسات الهجرة وغموضها باستمرار دائم. بيد أن مفهوم أوروبا بوصفها "القلعة الحصينة" لم يمنع طالبي اللجوء والمهاجرين من الوصول إليها، بل أجبرهم على اتخاذ سبل أكثر خطورة ومجازفة.

وتتمثل أحد جوانب المشكلة في عدم وجود سياسة واضحة وموحدة للهجرة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، ففي حين أن نظام دبلن يقتضي أن يتم طلب اللجوء في أول دولة أوروبية يصل إليها طالب اللجوء، إلا أن ما يعرف "بأزمة المهاجرين" في ٢٠١٥، والتي شهدت طلب حوالي مليون شخص للجوء على الشواطئ الأوروبية وموت الآلاف في الطريق، سلطت الضوء على أوجه القصور في هذا النظام. وقد فرضت هذه الأزمة عبئًا على البلدان المطلة على حدود البحر الأبيض المتوسط مثل اليونان وإيطاليا أكثر بكثير من باقي البلدان الأوروبية؛ حيث يصل طالبو اللجوء والمهاجرون من سوريا وأفغانستان والعراق، وعدد كبير، وإن كان أقل، عبر ليبيا. وتحاول دول الاتحاد الأوروبي منذ ذلك الحين الوصول إلى اتفاق حول نظام هجرة جديد يستند إلى "التضامن والعدالة في التشارك في المسؤولية"، غير أنها لم تتوصل إليه بعد. وفي مارس ٢٠٢٣، أصدر وزراء الهجرة في النمسا وبلجيكا والدنمارك وفرنسا وألمانيا وهولندا وسويسرا بيانًا مشتركًا لتقوية نظام دبلن. وأكد البيان أنه يتعين على طالبي اللجوء طلب اللجوء في أول بلد يصلون إليه في أوروبا في محاولة للحد من الهجرة غير الشرعية.

أوت دو فرانس، فرنسا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.
خيام للاجئين يتخذون من الغابة مأوى لهم، بالقرب من بلدة لون بلاج، بعد غرق أحد القوارب في القنال الإنجليزي، مما أسفر عن مقتل ٢٧ لاجئًا على الأقل. انتقدت المنظمات غير الحكومية حكومات المحافظين المتعاقبة في المملكة المتحدة لمحاولاتها الحد من الهجرة "غير الشرعية" لكونها تزيد من خطر ترك الناجين من الرّق المعاصر من دون حماية. حقوق الصورة: تيري موناس/عبر موقع *Getty Images*.

ما الذي تفعله الحكومات للتصدي للرّق المعاصر؟

وبالرغم من أن السنوات القليلة الماضية علمتنا أن القدرة على التصدي للرّق المعاصر في وقت الآزمات تقتضي أن تستثمر الحكومات باستمرار في التصدي إليه وبناء أنظمة منيعة قادرة على تحمل الصدمات الخارجية، نجد أن حكومات البلدان العشر ذات المعدل الأعلى في التصدي للرّق المعاصر لعام ٢٠٢٣ تقاعست كثيرًا عن فعل أي شيء.

تتميز تلك البلدان العشرة الأكثر تصديًا للرق المعاصر بامتلاكها لمقدار أكبر من الموارد تحت تصرفها، وإرادة سياسية قوية نسبيًا، ومجتمع مدني قوي لمحاسبة الحكومة. ففي ٢٠١٨، أقرت أستراليا قانون الرّق المعاصر الذي يفرض على الشركات التي يزيد إجمالي إيراداتها عن ١٠٠ مليون دولار أسترالي سنويًا (٦٧ مليون دولار أمريكي تقريبًا) تقديم تقارير حول التدابير التي تتخذها لمكافحة الرّق المعاصر. وشهدت البرتغال أيضًا عددًا متزايدًا من إحالات ضحايا الرق المعاصر إلى خدمات الدعم والمساعدة. ولكن ظلت هذه التغييرات هي الاستثناء، وليس القاعدة، ولا سيما مع قلة التطورات الجديدة. وأما فيما يخص المملكة المتحدة التي تتصدر مؤشر التصدي للرّق العالمي، فقد تراجعت إجراءاتها عمومًا لمكافحته منذ عام ٢٠١٨. ففي حين شهدت الحكومة زيادة ١٪ في نسبة الإحالات، إلا أنها شهدت تدهورًا أيضًا في التدابير المتعلقة بحماية الضحايا والحصول على التأشيرات، الأمر الذي يرجع سببه إلى حد كبير إلى قانون الجنسية والحدود لعام ٢٠٢٢. هذا وقد طرحت الحكومة البريطانية في أذار/مارس ٢٠٢٣ لائحة من المتوقع أن تمثل انتهاكًا للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، مما يشير إلى أن المملكة المتحدة قد تواصل تراجعها في التصدي للرّق المعاصر.

وتجدر الإشارة إلى أن ثمة إجراءات مُبَشِّرة اتخذتها بلدان خارج البلدان العشرة الأكثر تصديًا للرّق المعاصر. فقد صدَّقت تونغا، على سبيل المثال، في أب/أغسطس ٢٠٢٠ على اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)، للتوصل إلى تصديق عالمي يضمن لجميع الأطفال حاليًا الحماية القانونية من أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وقد جرمت ١٥ دولة أخرى منذ ٢٠١٨ الاتجار بالبشر تماشيًا مع بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار بالبشر، ليصل إجمالي عدد البلدان إلى ١٣٧ دولة. وارتفع عدد البلدان التي لديها خطة عمل وطنية تتناول شكلاً من أشكال الرّق المعاصر إلى ما يقرب من ١٥٠ دولة بزيادة بلغت ٣٠٪ منذ ٢٠١٨. وقد برزت بعض الدول مثل: بروناي التي انضمت إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، ووضعت الصيغة النهائية لخطة عمل وطنية بشأن مكافحة الإتجار بالبشر، وإنشاء لجنة وطنية تُعْنى بالإتجار بالأشخاص منذ آخر مؤشر عالمي للرّق، وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية الذين اعتمدوا بعض الإصلاحات لنظام الكفالة ، وجمهورية الكونغو أيضًا التي جرمت الإتجار بالبشر في القوانين المحلية في ٢٠١٩، وكندا عندما عدلت تعريفتها الجمركية لتتضمن قيودًا على العمل الإجباري.

وعلى الرغم من قلة الموارد الواقعة تحت تصرف دول مثل ألبانيا وجورجيا والجبل الأسود والفلبين والبوسنة والهرسك، وهو ما يعكسه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لتعادل القوة الشرائية (بالسعر الحالي للدولار الدولي) في تلك الدول، اتخذت تلك الدول إجراءات أقوى نسبيًا للتصدي لتلك المشكلة. ففي ٢٠٢١، رفعت الفلبين الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ عامًا، وأنشأت ألبانيا مجلسًا استشاريًا للضحايا لإشراك الناجين في الخطة الخاصة بحملات التوعية ومقابلات الشرطة مع الضحايا ومعاملة الضحايا أثناء الدعاوى القضائية.

ومن الأمور المشجعة رؤية البلدان وقد بدأت في الاعتراف بتجارب أولئك الذين عايشوا الرّق المعاصر. فرأينا ستة عشر حكومة من جميع أنحاء العالم إما استعانت بالناجين ليكونوا جزءًا من تطوير السياسات أو زودتهم بمقاعد في مجالسها التنسيقية الوطنية أو جعلتهم جزءًا من مجالس استشارية منفصلة للناجين. وقد أتاح المجلس الاستشاري الأمريكي لمكافحة الإتجار بالبشر في ٢٠١٥ قناة رسمية للناجين لتقديم المشورة بشأن السياسات الفيدرالية لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات الرئاسية لرصد ومكافحة الإتجار بالبشر. وفي رواندا، استعانت الحكومة بالناجين أثناء وضع خطة عملها الوطنية. ومع ذلك، لا تزال الستة عشر دولة تمثل عددًا صغيرًا من إجمالي الدول البالغ عددها ١٧٦ دولة المدرجة في تقييم الردود الحكومية للتصدي للرّق المعاصر.

وقد حدثت تطورات إيجابية في التصدي لمواطن الهشاشة التي تجعل النساء والفتيات تحديدًا أكثر قابلية للتأثر. فقد كشف أحد المؤشرات الجديدة التي استُحدثت في ٢٠٢٣ أن ٣٥ دولة قد حددت السن القانونية للزواج ليكون ١٨عامًا لكل من الفتيات والفتيان بلا استثناء، بالإضافة إلى انضمام المملكة المتحدة إلى دول أخرى مثل أيرلندا والفلبين وكوستاريكا ورواندا وملاوي حينما أعلنت في أوائل ٢٠٢٣ عن عزمها رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ عامًا، وإلغاء الاستثناء المتعلق بتزويج من تتراوح أعمارهم بين ١٦ و١٧ عامًا بعد موافقة الوالدين. وقد ارتفع عدد الدول التي جرّمت الزواج القسري منذ آخر تقرير بمقدار ١٢ دولة، ليصل المجموع إلى خمسين دولة. وعلى الرغم من هذه الزيادة المشجعة، إلا أن التجريم وحده لا يكفي، إذ ينبغي

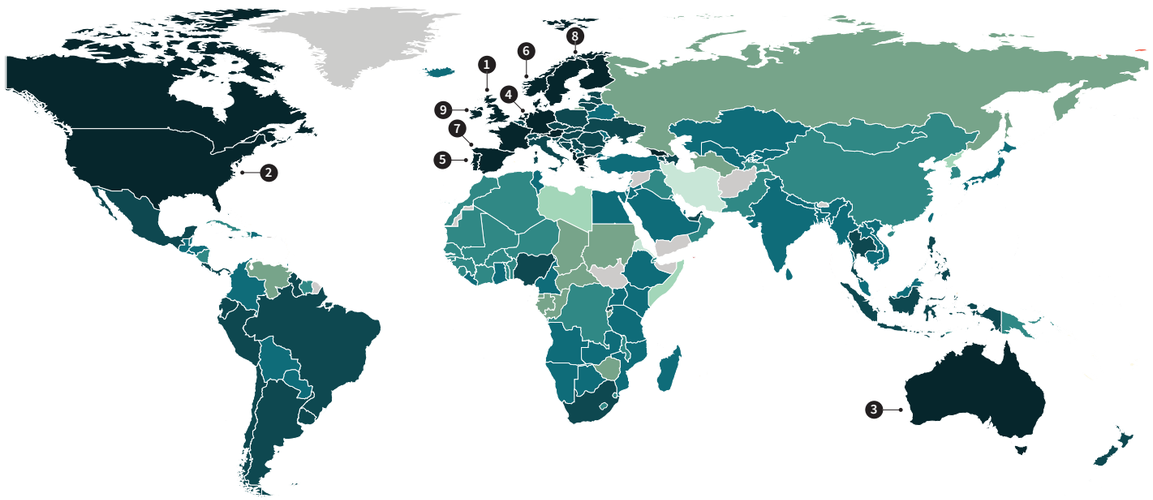

الشكل ٦
إجراءات التصدي الحكومي للرّق المعاصر (مع ملاحظة درجات البلدان العشرة الأقوى تصديًا)

الدولة	درجة التصدي
المملكة المتحدة	٦٨
أستراليا	٦٧
هولندا	٦٧
البرتغال	٦٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٦٧
أيرلندا	٦٣
النرويج	٦٣
إسبانيا	٦٣
السويد	٦٣

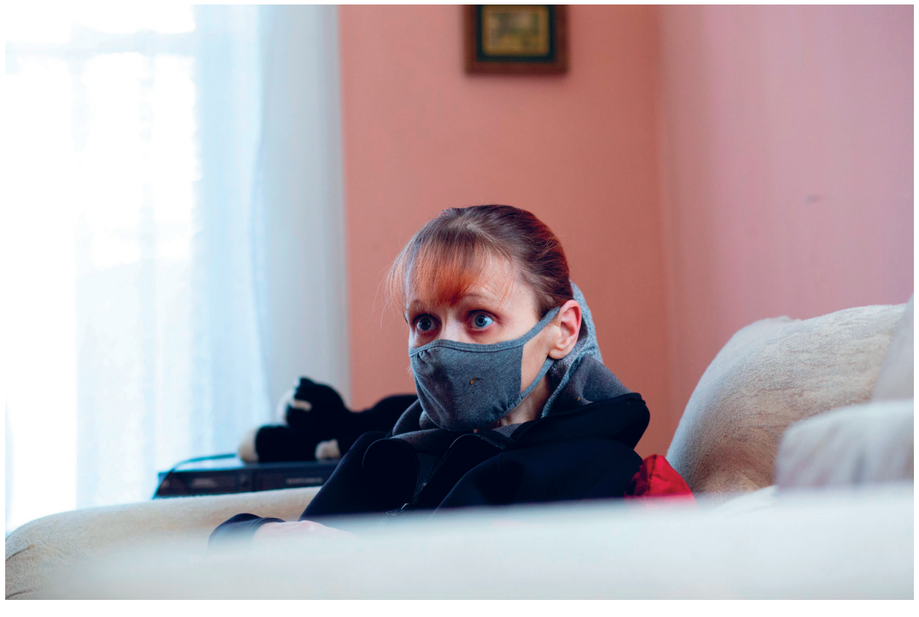

نيوجيرسي، الولايات المتحدة، شباط/فبراير ٢٠٢١.
بريجيت أثناء إجراء مقابلة في ملجأ "سترينثن أور سيسترز" الذي يدعم ضحايا العنف المنزلي. أدت أوامر البقاء في المنزل للحد من انتشار جائحة كوفيد-١٩ إلى زيادة بلاغات العنف المنزلي في جميع أنحاء العالم. ويحفز العنف الأسري والمنزلي أيضًا مخاطر غير مرئية مرتبطة بالرّق المعاصر. حقوق الصورة: كينا بيتانكور/ وكالة فرانس برس (*AFP*) عبر موقع *Getty Images*.

أن يقترن بمجموعة من الضمانات القانونية في التشريعات الوطنية. ومما يدعو للأسف أن عددًا قليلًا من الحكومات تتبنى استراتيجية أكثر شمولاً للتصدي للأسباب الجذرية للزواج القسري وتوفر الحماية الكافية مثل إمكانية الحصول على أوامر الحماية المدنية، والسكن الآمن، والاعتمادات المالية للطوارئ، والدعم النفسي والاجتماعي. ومن بين ١٣٠ بلدًا يتيح فرص التعليم الابتدائي الرسمي، أفاد ما يقرب من نصفها (٥٩ بلدًا) بانخفاض معدلات التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية.

وقد تحقق بعض التقدم فيما يخص التدابير المتخذة لإخضاع الشركات لمزيد من المساءلة فيما يتعلق بالتصدي للرّق المعاصر. كما وطبقت أربع دول تشريعات بذل العناية الواجبة الإلزامية لمراعاة حقوق الإنسان، التي تحمّل الشركات المسؤولية لإخفاقها في تحديد المخاطر الفعلية والمحتملة التي يتعرض لها العمال خلال عملياتها وسلاسل التوريد الخاصة بها والتصرف وفقًا لذلك، بما في ذلك مخاطر العمل الإجباري. وقد سنت كل من النرويج وفرنسا وسويسرا تشريعات بذل العناية الواجبة الإلزامية لمراعاة حقوق الإنسان، وبدأت المانيا تطبيقها في بداية ٢٠٢٣. وتبحث هولندا حاليًا تشريعات بذل العناية الواجبة الإلزامية لمراعاة حقوق الإنسان لتكون بديلًا لتشريعها المتعلق بالعناية الواجبة بشأن عمالة الأطفال. وتفرض أقوى تشريعات بذل العناية الواجبة الإلزامية لمراعاة حقوق الإنسان عقوبات على الشركات التي تتقاعس عن منع العمل الإجباري في سلاسلها التوريدية وتعطي الحق للمتضررين باتخاذ إجراءات قانونية.

يُنْظَر إلى تشريعات بذل العناية الواجبة الإلزامية لمراعاة حقوق الإنسان على نحو متزايد بوصفها جزءًا من مجموعة من تدابير تتخذها الحكومات لمحاسبة كل من الشركات والقطاع العام بشأن عمليات الشراء. وتحظر ضوابط الاستيراد المفروضة، مثل قانون التعريفات الجمركية وقانون منع العمل الإجباري للإيغور لعام ٢٠٢١ في الولايات المتحدة، دخول البضائع المنتجة عن طريق العمل الإجباري، وخاصة التي ينتجها الإيغوريون الخاضعون للعمل الإجباري الذي تفرضه الدولة في الحالة الأخيرة. واستخدمت المملكة المتحدة قانون ماغنيتسكي لفرض قيود على السفر وعقوبات على الأشخاص الذين تثبت إدانتهم بالعمل الإجباري، بينما حددت دول أخرى القطاعات عالية الخطورة وتعاونت مع القطاع الخاص للتصدي للاستغلال، فأنشأت جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، هيئة تنظيمية لمكافحة عمالة الأطفال في مناجم الكوبالت والكولتان.

ظلت الدول الأقل اتخاذًا لإجراءات التصدي للرّق المعاصر على حالها منذ ٢٠١٨، وهي: الصومال وليبيا وإيران وإريتريا وكوريا الشمالية. فظلت هذه البلدان تتسم بالصراعات و/أو ضلوع الحكومة في الرّق المعاصر الذي قد يتخذ شكل الفساد أو التواطؤ أو فرض الدولة للعمل الإجباري. وقد استُثنيت البلدان ذات إجراءات التصدي الأضعف مثل أفغانستان وفلسطين

مدينة دوزجه، تركيا، تموز/يوليو ٢٠١٩.

تسببت الأمطار الغزيرة والانهيارات الأرضية في إلحاق أضرار جسيمة بالمنازل والبنية التحتية المجتمعية، بل وأدت إلى اختفاء ثلاثة بالغين وأربعة أطفال. فدفعت الاضطرابات الناجمة عن الظواهر الجوية التي تزداد تقلبًا وعنفًا البعض إلى البحث عن فرص عمل في أماكن أخرى، مما يزيد من مخاطر تعرضهم للرّق المعاصر. حقوق الصورة: إبراهيم يوزوغلو/وكالة الأناضول للأنباء عبر موقع *Getty Images*

وجنوب السودان وسوريا واليمن بسبب الصراعات الدائرة والاضطرابات الكبيرة.

وتشير تقديراتنا إلى ادعاءات بتواطؤ ٩٠ دولة في جرائم الرّق المعاصر، بدءًا من الضلوع فعليًا في ارتكاب مثل هذه الجرائم ووصولاً إلى غض الطرف عن أفعال المجرمين. ففي زمبابوي، على سبيل المثال، ثمة مزاعم بأن العاملين في النظام القضائي، بما في ذلك الشرطة والقضاة والمدعين العموميين والكتبة ورسل المحاكم، يتلقون الرشاوي مقابل عدم القبض على العاملين الحرفيين في المناجم أو الإفراج السريع عن المحتجزين الذين يُعْتَقد أنهم اختطفوا العمال وأجبروهم على العمل. وتوجد ادعاءات أيضًا في طاجيكستان بأن الفساد المستشري بين المسؤولين الحكوميين ييسر عملية الإتجار بالضحايا عبر الحدود ويساعد عليه.

أفاد مؤشر الرق العالمي أيضًا بوجود ١٧ دولة تمارس العمل الإجباري المفروض من الدولة، الأمر الذي يقوّض إلى حد بعيد أي جوانب أخرى للتصدي الحكومي، علمًا أن الرقم قد يكون أعلى بكثير، وذلك لاستناد تقديراتنا إلى الثغرات القانونية التي تسمح بممارسة العمل الإجباري والأدلة المتاحة علنًا والتي تشير إلى حدوث هذا منذ ٢٠١٨.

على الرغم من امتلاك دول مثل لوكسمبورغ وسنغافورة وقطر وهونغ كونغ وبروناي دار السلام والكويت وكوريا الجنوبية وسويسرا والإمارات العربية المتحدة لموارد اقتصادية أكبر من دول أخرى، وهو الأمر الذي يعكسه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول، فإن الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول في التصدي للرّق المعاصر كانت محدودة. ولطالما كان نظام الكفالة في دول الخليج محل انتقادات لما يُحدثه من تفاقم لحالة الضعف التي يعانيها السكان المهاجرين الذين لطالما اعتمدت عليهم هذه البلدان. جاء كأس العالم في قطر ومعرض إكسبو دبي في الإمارات العربية المتحدة ليحفز إطلاق مجموعة من الإصلاحات التي ظل العديد منها إلى حد كبير على الورق من دون تنفيذ كامل على أرض الواقع. ويواجه أيضًا المهاجرون الذين يعملون في دول جنوب شرق آسيا مثل هونغ كونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة تمييزًا وحماية محدودة، إلى جانب خضوعهم للتأشيرات المقيدة التي تمنع العامل المهاجر من ترك عمله وإيجاد عمل في مكان آخر في البلد. كما وتكشف البيئة العدائية المتزايدة في أوروبا تجاه طالبي اللجوء الهاربين من الاضطهاد والتمييز عدم اقتصار التأشيرات المقيدة على هذه الدول فحسب. فالعديد من الدول الغنية الوارد ذكرها في مؤشر الرّق العالمي تفشل في واجباتها تجاه حماية الفئات الهشة سريعة التأثر.

الشكل ٧

العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لتعادل القوة الشرائية (بالسعر الحالي للدولار الدولي) وإجراءات التصدي الحكومي للرّق المعاصر

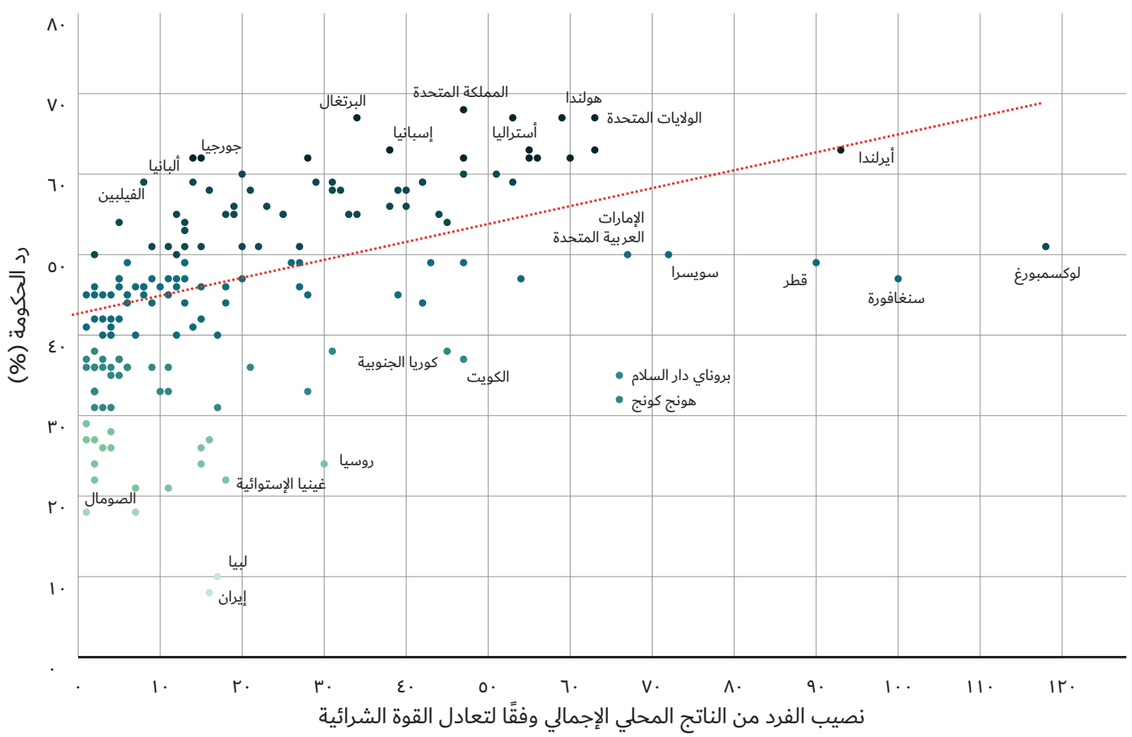

الجدول ١

درجة التصدي الحكومي، بحسب الدولة

(بالترتيب من الأعلى إلى الأدني في كل فئة)*

٦٠-٦٩,٩٪	٥٠-٥٩,٩٪	٤٠-٤٩,٩٪	٣٠-٣٩,٩٪	٢٠-٢٩,٩٪	١٠-١٩,٩٪	٠-٩,٩٪ >
المملكة المتحدة	أذربيجان	بنغلاديش	بنين	بوروندي	الصومال	إيران
أستراليا	بلجيكا	مالطا	الصين	جمهورية الكونغو الديموقراطية	ليبيا	إريتريا
هولندا	كرواتيا	باراغواي	ليسوتو	جمهورية أفريقيا الوسطى		كوريا الشمالية
البرتغال	التشيك	قطر	منغوليا	بالاو		
الولايات المتحدة الأمريكية	إيطاليا	المملكة العربية السعودية	المغرب	فنزويلا		
أيرلندا	لاتفيا	سريلانكا	السنغال	زيمبابوي		
النرويج	الفلبين	ترينيداد وتوباغو	مالاوي	السودان		
إسبانيا	الأرجنتين	تركيا	سلطنة عمان	تركمانستان		
السويد	البوسنة والهرسك	روسيا البيضاء	كوريا الجنوبية	فانواتو		
ألبانيا	قبرص	بوليفيا	كوت ديفوار	تشاد		
النمسا	ليتوانيا	غواتيمالا	هايتي	الغابون		
الدانمارك	مقدونيا الشمالية	هندوراس	الكويت	روسيا		
فرنسا	رومانيا	آيسلندا	المالديف	غينيا الاستوائية		
جورجيا	سلوفاكيا	قِرغِزستان	النيجر			
ألمانيا	إستونيا	مولدوفا	باكستان			
اليونان	صربيا	سنغافورة	الجزائر			
كندا	سلوفينيا	تونس	بوركينا فاسو			
فنلندا	الأوروغواي	فيتنام	جمهورية الكونغو الديموقراطية			
الجبل الأسود	البحرين	تايوان	جيبوتي			
	بلغاريا	كولومبيا	إسواتيني			
	تشيلي	جمهورية الدومينيكان	زامبيا			
	المجر	فيجي	غينيا			
	المكسيك	الهند	موريشيوس			
	بيرو	الأردن	نيكاراغوا			
	بولندا	كازاخستان	طاجيكستان			
	تايلند	كينيا	بروناي دار السلام			
	أرمينيا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	موريتانيا			
	نيوزيلندا	أوغندا	تيمور الشرقية			
	نيجيريا	أوزبكستان	غينيا بيساو			
	باهاماس	بليز	العراق			
	جنوب أفريقيا	السلفادور	لبنان			
	البرازيل	إثيوبيا	سيشل			
	كوستاريكا	غانا	سيراليون			
	الإكوادور	إسرائيل	توغو			
	غيانا	ماليزيا	هونغ كونغ			
	جامايكا	موزمبيق	كابو فيردي (الرأس الأخضر)			
	لوكسمبورغ	نيبال	كوبا			
	بنما	سانت فينسنت والغرينادين	ليِخْتِنْشْتَايْنْ			
	سانت لوسيا	زامبيا	مالي			
	أوكرانيا	جمهورية كوسوفو	بابوا غينيا الجديدة			
	اندونيسيا	أنغولا	جزر سليمان			
	رواندا	أنتيجوا وباربودا	سورينام			
	سويسرا	مصر				
	الإمارات العربية المتحدة	اليابان				
		ناميبيا				
		بوتسوانا				
		كمبوديا				
		مدغشقر				
		ميانمار				
		تنزانيا				
		باربادوس				
		الكاميرون				
		ليبيريا				

استُبْعِدت كل من أفغانستان وفلسطين وجنوب السودان وسوريا واليمن بسبب الصراعات الدائرة والاضطرابات البالغة في أداء الحكومات لمهامها.

إمكانية المقارنة بمؤشر الرّق العالمي لعام ٢٠١٨

على الرغم من أن المنهجية المتبعة في هذا الإصدار من مؤشر الرق العالمي تتوافق عمومًا مع تلك المطبقة في إصدار ٢٠١٨، فقد أجريت بعض التغييرات لتعكس التحديثات التي أدخلت على منهجية التقديرات العالمية، ومصادر البيانات الجديدة لتقييم الضعف وقابلية التأثر، إلى جانب استحداث أنظمة رصد درجات أقوى لتقييمات التصدي الحكومي. علمًا أن هذه التغييرات قد يكون لها بعض التأثير على إمكانية المقارنة بين إصداري مؤشر الرّق العالمي لعامي ٢٠٢٣ و٢٠١٨، والتي يرد ملخصها أدناه. وللاطلاع على وصف أكثر تفصيلاً للمنهجية، يرجى الرجوع إلى الملحق ٢.

تقدير الانتشار

مثلما حدث في ٢٠١٨، فإن التقديرات الإقليمية الناتجة عن التقديرات العالمية للرّق المعاصر تشكل نقطة انطلاق للتقديرات على المستوى الوطني الواردة في هذا الإصدار من مؤشر الرّق العالمي. وبالتالي، فسيكون للتغييرات التي أدخلت على منهجية التقديرات العالمية بعض الأثر على مؤشر الرّق العالمي. وفي حين أن كلا الإصدارين من التقديرات العالمية يستندان إلى استبيانات منزلية وبيانات إدارية تمثل الدولة بأكملها، فإن الاستبيانات في الإصدار الأحدث أجريت في عدد أكبر من البلدان، من بينها مناطق لم تتوافر عنها معلومات كافية من قبل. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، إجراء استبيانات في البلدان ذات الدخول المرتفعة وفوق المتوسطة في جميع أنحاء أوروبا والدول العربية.

ويرجع السبب في التغييرات الأخرى في المنهجية الخاصة بأحدث التقديرات العالمية إلى التحسينات التي أدخلت على المعالجة الإحصائية للبيانات الأساسية. ومن بين أهم هذه التحسينات اعتماد نموذج التنسيب لوضع تقديرات للبلدان التي لم تُجرى فيها أي استبيانات. فعلى الرغم من أن التحسينات التي أدخلت على منهجية التقديرات العالمية لا تؤثر على إمكانية المقارنة عمومًا بين النتائج المقدمة في عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٢، إلا أنها أثرت على تقديرات العمل الإجباري على الصعيد الإقليمي، الأمر الذي انعكس بدوره على التقديرات الوطنية الواردة في هذا الإصدار من مؤشر الرّق العالمي. ولذلك، فمن المهم، عند مقارنة التغيرات في العمل الإجباري على الصعيد الوطني، مراعاة تلك التحسينات والنظر في تأثيرها على التقديرات.

وربما كان للتغييرات التي أدخلت على أساليب جمع البيانات بسبب جائحة ككوفيد-١٩ تأثير أيضًا على إمكانية المقارنة. فقد أجريت بعض الاسبيانات بعد ظهور كوفيد-١٩، الأمر الذي أدى إلى تغيير أسلوب جمع البيانات المباشر الذي طبق في جميع الاستبيانات السابقة للجائحة، ليتحول إلى إجراء الاستبيانات من خلال الهاتف. وبرغم اتخاذ التدابير اللازمة لتقليل تأثيرات الأسلوب المستخدم وتقييمها، إلا أن هذا ربما يكون قد أثر على إمكانية مقارنة تقديرات الانتشار.

قياس الضعف وسرعة التأثر

في حين أنه تم الاحتفاظ بنموذج قابلية التأثر بالرّق المعاصر، الذي وضع من أجل مؤشر الرّق العالمي لعام ٢٠١٨، لاستخدامه ضمن إصدار مؤشر ٢٠٢٣، إلا أن التعديلات التي أدخلت عليه جاءت لتعكس التغييرات في مصادر البيانات، ولا سيما عندما لم تعد بعض مصادر البيانات المستخدمة سابقًا متاحة (يرجى الرجوع إلى الملحق ٢: الجزء ب). ولذلك فقد اقتضى الأمر أن يشتمل نموذج الضعف وسرعة التأثر على مصادر جديدة للبيانات لأربعة مؤشرات. ورغم توقف بعض مصادر البيانات، فقد بُذلت كل الجهود الممكنة للوصول إلى مصادر بديلة تقيس الظواهر نفسها، غير أنه من المرجح أن تكون هذه التحديثات قد أسهمت في اختلافات في الضعف وسرعة التأثر على الصعيد القطري. ومع ذلك، فقد بُذلت كل الجهود الممكنة لاختيار مصادر بيانات بديلة متسقة ومستمرة للحد من التأثير على الإصدارات المقبلة من مؤشر الرّق العالمي.

تقييم إجراءات التصدي الحكومي

وبالمثل، فقد جاء تقييم إجراءات التصدي الحكومي في مؤشر الرّق العالمي لعام ٢٠٢٣ مشابهًا عمومًا للتقييمات السابقة التي استخدمت في إصدار ٢٠١٨. بيد أنه جراء التغييرات التي أدخلت على كل من الإطار المفاهيمي، الذي تستند إليه هذه الدراسة والذي يحدد ماهية الإجراء القوي للتصدي للرّق المعاصر، وأسلوب التحليل، فقد أسفرت المراجعات الموسعة، التي أجرتها مجموعة الخبراء الذين عانوا من الرق بأنفسهم (Lived Experience Expert Groups) ومجموعة عمل الخبراء (Expert Working Group) التابعتَين لنا، عن إجراء تعديلات على الإطار المفاهيمي. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الملحق ٢: الجزء ج.

لقد تغير أسلوب التحليل في ٢٠٢٣، ولا سيما فيما يتعلق بحساب إجمالي الدرجات للأهداف والإنجازات لكي يعكس التزام الحكومة بشكل أدق تجاه إنجاز نشاط ما إنجازًا كاملًا. وهذا ما دل على التطور الذي حدث مؤخرًا في المنهجية المستخدمة في مؤشر الّرق العالمي لعام ٢٠١٨، حيث عكست الدرجات الممنوحة للأهداف والإنجازات عدد المؤشرات التي تم استيفاؤها. وعلى الرغم من أن البيانات لا تزال قابلة للمقارنة على مستوى المؤشرات، فإن التغييرات على مستوى الأهداف والإنجازات تتأثر بنظام الدرجات الجديد. ولذلك، فستكون مقارنة تقييمات المؤشرات الوسيلة الأدق للوقوف على مدى التحسن أو التراجع في أداء الحكومة للقضاء على الرّق المعاصر بين مؤشرَي الرّق العالمي لعامي ٢٠١٨ و٢٠٢٣.